حصة المواطن من الخبز مبنية على أرقام المكتب المركزي للإحصاء

شعيب لـ«الوطن»: من يطلب زيادة مخصصاته من الخبز فهدفه بيعه علفاً!!

هناء غانم

قال معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب: إننا كوزارة مقيدون بعملية توزيع كميات الخبز على المواطن التي تتم بناء على مؤشرات معتمدة من المكتب المركزي للإحصاء.

ولفت إلى أن مؤشرات المكتب تبين أن لكل المواطن ٧٥ غراماً من القمح وبناء عليه تقوم الوزارة بتوزيع الدقيق للمخابز حسب عدد السكان في كل منطقة كما هو الحال في توزيع الكميات المخصصة من السكر والرز.

وأوضح شعيب أن من يطالب بزيادة مخصصاته من الخبز هم فئة قليلة وهدفهم بيعه علفاً ولدينا ضبوط كثيرة بهذا الموضوع..

وعن السوق السوداء للخبز الذي سببته عدم كفاية المخصصات لبعض العوائل أكد أن الدوريات مستمرة وعلى مدار الساعة ولم تتهاون مع أي مخالف، مبنياً أنه سيحال المخالفون للقضاء مباشرة.

وعن مصير الوفر الذي حققته الوزارة جراء تخفيض وزن ربطة الخبز ٢٠٠ غرام بين شعيب أن ذلك انعكس على المؤسسة العامة للمطاحن، موضحاً أن الربطة كانت سبع أرغفة وبقيت سبعة لكن تم تحسين نوعية الخبز وأصبح قريباً للسياحي! مشيراً إلى أن الأفران العامة تتقيد بالمواصفات، أما المخابز الخاصة فهناك شكاوى بنقص الوزن وتتم معالجة الموضوع وتنظيم الضبوط واتخاذ أقصى العقوبات بحق كل من لا ينتج خبزاً بأفضل المواصفات، موضحاً أن العقوبات تصل إلى الإعفاء والتغريم وسحب رخصة المخبز الخاص، مؤكداً أنه لم يعد للمخابز الخاصة أي مبرر أو عذر للتلاعب والمخالفة لا بالوزن ولا بنوعية الخبز لأنه يتم تأمين مخصصاتهم كاملة.

وطمأن شعيب بأن مخزون القمح والدقيق الموجود كاف، مضيفاً: وتوزع كامل المخصصات على كامل الأفران العامة والخاصة.

وأشار شعيب إلى أن هناك استقرار لأسعار المواد الغذائية خلال المرحلة الراهنة، مضيفاً: أما البيض والفروج فأسعارها تتعلق بالعرض والطلب كما أن ارتفاع أسعارها مرتبط بأسعار الأعلاف.

وأضاف شعيب: خلال شهر تشرين الثاني وصل عدد الضبوط العدلية في المحافظات إلى نحو ٤١٥١ ضبطاً منها ١٧٦ ضبط مخالفة لعدم مطابقتها للمواصفات وضبوط إغلاق ٧٨٧ ضبطاً وهناك ٨٣ ضبطاً تم إحالتها موجوداً للقضاء المختص.

وهناك ضبوط تم التسوية عليها وفق القانون بقيمة بلغت ٥١,٣٧٥ مليون ليرة.

الخبز تحسّن وأصبح «قريب» للسياحي

وأوضح أن عدد الضبوط الخاصة بعدم الإعلان عن الأسعار هي ١٤٨٤ ضبطاً و٥٨٩ فواتيراً و٢٢٧ ضبطاً سلع مجهولة المصدر ٢٧٨ البيع بسعر زائد في حين بلغت ضبوط اللحوم الحمراء والبيضاء ١٠٦ ضبوط أما مخالفة المواصفات والبيانات فقد سجلت نحو ١١٥ ضبطاً والغش في البضاعة ٥٩ ضبطاً.

أما ضبوط المواد المدعومة من قبل الدولة فقد بلغت في الأفران ٥١٩ ضبطاً منها إتجار بالدقيق بنحو ٣٣ ضبطاً و١٠٩ للاتجار بالخبز، أما المحروقات منها ٤٤ ضبط إتجار و١٠٨ ضبوط مختلفة.

وذكر شعيب أن هناك ١٣٠ مخالفة لمواد منتهية الصلاحية و١٠٩ مخالفات متفرقة منها الإتجار بمواد الإغاثة. موضحاً أن كمية الدقيق التمويني التي تم ضبطها والحجز عليها بلغت ١٥٦٨٥، أما المازوت ١٤ ألف ليتر و٣٢٨٩٦ ليتر بنزين و٦٤ إسطوانة غاز.

وأوضح أن الوزارة مستمرة في التشدد الرقابي على الأسواق والمحال والباعة ومتابعة حالات الغش والتلاعب وكسر حالات الاحتكار وعدم السماح بزيادة وهمية للأسعار كما تسعى الوزارة لتفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي لتحقيق التوازنات السلعية والسعرية في الأسواق وتأمين احتياجات المواطنين من المواد والسلع الأساسية.

ولفت إلى أنه تم مؤخراً الإعلان عن مناقصات في مؤسسة التجارة الخارجية بخصوص الزيت لم يتقدم لها أي عروض لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على استجرار الزيوت لتأمينها وبيعها ضمن صالاتها للمواطن لكسر حالات الغلاء بسعر ٣٩٠٠ أي بأقل من السوق وهناك جهود مستمرة مع عدة شركات لتأمين المادة التي حالت العقوبات الاقتصادية دون وصولها إلى المواطن السوري.. موضحاً أنه يتم العمل على تأمين كافة المخصصات من المواد التموينية حتى لا تنقطع أي مادة من الأسواق.

سعر طن الحديد أكثر من مليوني والمتر المكعب للبيتون المجبول وصل إلى ١٠٥ آلاف ليرة

الجلالي لـ«الوطن»: أسعار العقارات مرتفعة مقارنة بدخل المواطن ومن المستحيل على الشباب تقسيطها

رامز محفوظ

بين الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي لـ«الوطن» أنه مع ارتفاع سعر الصرف ارتفعت أسعار مواد البناء حيث ارتفع سعر طن الحديد في السوق بنسبة تقارب ٢٥ بالمئة في حين ارتفع المتر المكعب من البيتون المجبول بنسبة ٥ بالمئة.

وأوضح أن سعر طن الحديد ارتفع بشكل كبير ووصل لحدود ٢,٢٥٠ مليون ثم عاد وانخفض بشكل طفيف منذ أيام قليلة مع انخفاض سعر الصرف ووصل لحدود ٢,١ مليون على حين أن سعر الطن كان قبل أسبوعين بحدود ١,٧ مليون، وبالنسبة للبيتون المجبول فقد ارتفع سعر المتر المكعب منه بشكل بسيط منذ نحو أسبوعين ووصل لأكثر من ١٠٥ آلاف ليرة، على حين كان سعر المتر الواحد قبل أسبوعين بحدود ١٠٠ ألف ليرة.

وأشار إلى أن أسعار العقارات بشكل عام مرتفعة حالياً لأن التكلفة مرتفعة وتعتبر عنصراً أساسياً في البناء، لافتاً إلى وجود حالة من عدم الاستقرار حالياً بأسعار العقارات في السوق، موضحاً إلى أن هناك تفاوتاً بأسعار العقارات على العظم، منوهاً بأن أسعارها تخضع لسعر الصرف وإستراتيجية تاجر العقارات.

ولفت إلى أن أسعار العقارات ارتفعت حالياً بنسبة ٢٥ بالمئة وذلك قياساً لأسعارها قبل نحو ستة أشهر تقريباً، مشيراً إلى أن الطلب على العقارات الجديدة قليل حالياً.

وأشار إلى أن أكثر من يتأثر بارتفاع أسعار العقارات هو المستثمر الذي يقرر أن يبني وحدات سكنية جديدة بهدف بيعها، والمستثمرون يترددون حالياً بإنشاء مشاريع كبيرة ويتوقفون عن البناء حتى يستقر السوق والأسعار في السوق.

ووصف أسعار العقارات بأنها مرتفعة حالياً بشكل كبير مقارنة بدخل المواطن، فعلى سبيل المثال سعر المنزل في ضاحية قدسيا بحدود ١٥٠ مليوناً وفي السكن الشبابي ٧٠ مليوناً وهذه الأرقام يُستحيل أن يستطيع تقسيطها الشبان، حتى في مناطق المخالفات باتت أسعار العقارات مرتفعة.

وختم بالقول إن تكلفة المتر مكعب البيتون المسلح بعد إنشائه حالياً بحدود ٤٥٠ ألف ليرة ومنذ سنة كانت تكلفته بحدود ١٤٠ ألف ليرة على حين أن تكلفته كانت بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١ بحدود ٦ آلاف ليرة وكان سعره مستقراً.

أسواق دمشق تبيع يومياً ٣ كيلو غرامات ذهب منها ١٠٠ ليرة ذهبية

جزماتي لـ«الوطن»: «كورونا» أوقفت استيراد الذهب الخام والمتداول ذهب مستعمل

علي محمود سليمان

بين رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي أن الإقبال على شراء الذهب انخفض في أسواق دمشق خلال الأسبوع الأخير نتيجة التقلبات في أسعار غرام الذهب وهو ما يجعل الزبون متردداً في الشراء والبيع بانتظار استقرار الأسعار.

وأوضح جزماتي في تصريحه لـ«الوطن» أن سعر غرام الذهب عاد للارتفاع ليسجل ١٤٠ ألف ليرة سورية لغرام الذهب عيار /٢١/، في حين سعر غرام الذهب عيار /١٨/ وصل إلى ١٢٠ ألف ليرة سورية، وذلك نتيجة تأثره بارتفاع سعر الأونصة العالمية التي سجلت سعراً بـ١٨٧٠ دولاراً، حيث انخفض المبيع في الأسواق إلى ٣ كيلو غرامات ذهب يومياً.

وأشار إلى أن الإقبال على الشراء لايزال يتركز على ذهب الادخار من ليرات وأونصات ذهبية وبالذات على الليرة ونصف الليرة وربع الليرة كون سعرها أقل من سعر الأونصة، حيث سجلت الليرة الذهبية السورية سعراً بـ١,٢ مليون ليرة سورية، والأونصة الذهبية السورية سعراً بـ٥,٥٠ مليون ليرة سورية، وتقوم جمعية الصاغة بدمغ نحو ١٠٠ ليرة ذهبية سورية وكل ما يتم دمغه يباع في الأسواق.

ولفت جزماتي إلى أن حالات التلاعب والغش قد انخفضت مؤخراً وذلك بعد ضبط العديد من الحالات التي انتشرت سابقاً، إضافة إلى أن قيمة الغرامات قد تضاعفت وأصبحت أقل مخالفة بمليون ليرة سورية، إضافة إلى مصادرة البضاعة لصالح المخالفة، ومع ارتفاع سعر الذهب فإن مصادرة أي بضاعة مخالفة تشكل خسارة كبيرة لمن يقوم بها، ومع ذلك تقوم جمعية الصاغة بالتعاون مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتسيير دوريات بشكل دائم في الأسواق.

وفي سياق متصل كشف جزماتي أن الذهب الخام الذي كان يتم استيراده بمقابل ١٠٠ دولار لكل كيلو غرام قد توقف إدخاله إلى الأسواق منذ نحو ستة أشهر نتيجة إغلاق الحدود وبالذات مع دولة لبنان، بسبب جائحة فيروس كورونا، وكان أغلبية التجار يستقدمون الذهب الخام من بيروت، ولذلك فإن كل الذهب الموجود حالياً في الأسواق هو من الذهب المستعمل الذي يباع من المواطنين ويتم تذويبه ويعاد تصنيعه، إضافة إلى ما يأتي من القاشلي أسبوعياً وهي كمية لا تتجاوز ٢٠ كيلو غراماً ذهباً يتم بيعه لورشات الذهب وأخذ ذهب مشغول بدلاً منه وهو ما بين حلي ومصاغ فنية ليعاد بيعه في القاشلي.

٢٠٠ ألف طن حمضيات تنطبق عليها شروط الاعتمادية للتصدير..

قسومة لـ«الوطن»: الدعم إما على قيمة البضاعة أو على أجور الشحن

صالح حميدي

قال عضو لجنة التصدير في غرف تجارة دمشق فايز قسومة في تصريح لـ«الوطن»: إن هناك كمية ٢٠٠ ألف طن حمضيات تنطبق عليها شروط الاعتمادية للتصدير.

وأوضح قسومة أن الدعم سيكون إما على شحنة الحمضيات الخالصة وإما بنسبة ١٠ بالمئة من قيمة البضاعة أو بنسبة ٢٥ بالمئة من أجور الشحن.

وبين عضو قطاع التصدير أن المستفيدين ما زالوا بانتظار صرف مبالغ الدعم عن المرحلة السابقة والمحددة بمدة ثلاثة أشهر انتهت في ١٥ أيلول حيث لم يصرف لمستحقيه من أصحاب المزارع ومراكز الفرز والتوضيب حتى اللحظة.

وكانت هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ناقشت خلال اجتماع عقد بلا إعلام برنامج الاعتمادية لتسويق المنتجات الزراعية خارجيا وخاصة الحمضيات حيث يستهدف الدعم اعتماد المزارع المطابقة لشروط البرنامج واعتماد مراكز الجمع والفرز والتوضيب وتأهيل شركات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية بحضور عدد من المصدرين.

ويركز البرنامج على تطبيق المعايير والممارسات الزراعية الجيدة لضمان إنتاج صحي مستدام والوصول إلى منتج يتمتع بمواصفات الجودة المؤهلة للمنافسة في الأسواق الخارجية ورفع كفاءة العاملين في السلسلة السلعية للعمل وفق متطلبات الأسواق العالمية.

ويستهدف البرنامج توجيه الدعم والتسهيلات الحكومية للمستحقين وفق شروط البرنامج وزيادة كمية ونوعية الصادرات الزراعية السورية.

وبحدد البرنامج فترة الاستفادة من الدعم من ٢٠٢٠/١١/١٥ ولغاية ٢٠٢١/١/٣١ لأصحاب مزارع الحمضيات ممن يحوزون مساحة ١,٥ هكتار بعد تقديم طلبات الانتساب في الدوائر الزراعية والوحدات الإرشادية ولأصحاب مراكز الفرز والتوضيب في مديريات الصناعة، علماً أن المزارع ومراكز الفرز والتوضيب المعتمدة ومطابقتها للشروط الفنية تحدد بعد إجراء الكشف الميداني من اللجان الفنية المكلفة.